

الموقف الأخلاقي من نظرية روبرت مالتوس السكانية

د. ماجد أبو حمدان**

حلا صالح*

(تاريخ الإيداع 23 / 10 / 2017. قبل للنشر في 21 / 11 / 2017)

□ ملخص □

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على مسألة النمو أو التضخم السكاني المتزايد وغير المضبوط، ولاسيما من وجهة نظر المفكر روبرت مالتوس كأحد علماء السكان الذين تركوا بصمتهم في هذا المجال. كما يعالج هذا البحث عدة جوانب أساسية في إطاره النظري: أولاً: الأسباب التي قد تكمن وراء النمو السكاني كالهجرة وانخفاض معدل الوفيات نتيجة تحسين الرعاية الصحية، والاهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة وتوفير الدواء. ثانياً: العلاقة بين كل من التزايد السكاني والمشكلة الغذائية وذلك من وجهة نظر مالتوس والذي يرى بأن ثمة علاقة طردية بين المتغيرين، فكلما زاد عدد السكان تأزمت مشكلة الغذاء. ثالثاً: الإشارة إلى أبرز الآثار التي قد يتركها النمو السكاني غير المتوازن على البيئة من جهة كالاتمرار في قطع الأشجار والتوسع السكاني والحاجة إلى المياه العذبة للصحة للشرب وتلوث الهواء والماء والتربة وعدم المقدرة على استيعاب النفايات، وعلى الجانب الاجتماعي كالفقر والبطالة والمستوى الاجتماعي المتدني من جهة أخرى. رابعاً: عرض أبرز الحلول التي طرحها مالتوس لحل المشكلة السكانية وتشمل الموانع الأخلاقية والموانع الطبيعية. خامساً: استعراض بعض المواقف حول المسألة السكانية مثل نظرية توماس سادلر، جيمس ستيفارت، هيربرت سبنسر، كارل ماركس، والإشارة إلى مدى تقاطعها أو اختلافها مع نظرية مالتوس. وفي الختام قدمت عدة مقترحات بغية تحقيق هدف الدراسة في الحد من ظاهرة التزايد السكاني غير المضبوط بغية السير في طريق تنظيمه والحد من عواقبه السلبية.

الكلمات المفتاحية: الموقف الأخلاقي ، نظرية مالتوس

** أستاذ مساعد ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة دمشق ، دمشق ، سورية.

* معيدة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة حلب، حلب، سورية.

The Moral Position of the Robert Maltos Population Theory

Dr. Majed Abu Hamdan**
Hala Saleh*

(Received 23 / 10 / 2017. Accepted 21 / 11 / 2017)

□ ABSTRACT □

This research attempts to shed light on the issue of growing or uncontrolled population growth, especially from the point of view of Robert Maltos as one of the inhabitants who left their silence in this area. This study also addresses several key aspects: First, the reasons behind population growth such as migration, low mortality due to improved health care, attention to women's reproductive health and availability of medication. Second: the relationship between both the population increase and the food problem, from the point of view of Maltos, who believes that there is a direct relationship between the two variables, the more the population has worsened the problem of food. Thirdly, reference is made to the main effects that unbalanced population growth may have on the environment on the one hand, such as continued logging, population expansion, the need for fresh drinking water, pollution of air, water, soil, and the inability to absorb waste. On the social side, poverty, unemployment and the low social level, . The most prominent solutions presented by Maltos to solve the population problem include ethical barriers and natural contraindications. Fifth: To review some attitudes on the population issue such as the theory of Thomas Sadler, James Stewart, Herbert Spencer, Karl Marx, and to indicate the extent of intersection or difference with the theory of Maltos.

Keywords: Moral Position - Maltos Theory

** Assistant Professor , Faculty of Arts, Department of Sociology, Damascus University,
* Demonstrator, Faculty of Arts, Department of Sociology, Aleppo University

مقدمة:

لقد شغلت المسألة السكانية حيزاً كبيراً من اهتمام العلماء والمفكرين ولاسيما علماء الاجتماع والسكان وخاصة العلاقة بين النمو السكاني المتزايد وغير المضبوط من جهة والموارد الغذائية اللازمة لتغطية احتياجات السكان من جهة أخرى. من هنا حاول هؤلاء العلماء وضع سياسة سكانية تكفل للناس مستوى لائق وكريم من الحياة، وبالتالي كان لكل منهم وجهة نظره الخاصة حول أسباب هذه المسألة وآثارها وكيفية حلها ضمن ما هو سائد من ظروف بيئية واجتماعية واقتصادية ممكنة والتي تختلف من مجتمع إلى آخر. وبناء عليه كان لروبرت مالتوس (Robert Malthus 1766-1834) محاولة في هذا المجال وهو باحث واقتصادي وسياسي انكليزي ويعتبر من أبرز المفكرين الذين أعطوا المسألة السكانية اهتماماً كبيراً. إلى الحد الذي جعله يعتقد أن عامل السكان يشكل مدخلاً لفهم الحوادث الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. ولعل ما جذب أنظار الناس إلى نظريته منذ عهد قديم وحتى الوقت الحاضر هو ما انطوت عليه من مسحة تشاؤمية في تفسير المسألة السكانية. وفيما يلي سنحاول التعرف على مقومات هذه النظرية من أسباب وآثار وحلول تتعلق بالمسألة السكانية.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المسألة التي تحاول تناولها وهي مسألة النمو السكاني الذي بات يتضاعف بشكل مخيف على كوكب الأرض، ولاسيما أن عدد السكان بات يتجاوز اليوم سبعة مليارات نسمة ولاسيما في دول مثل الصين واليابان والقارة الصفراء بشكل عام. وكذلك الحال في بلداننا النامية، ما يستدعي العمل على وضع سياسات وخطط لتلافي الآثار السلبية المترتبة على ذلك. كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة إلقاء الضوء على أحد النظريات المفسرة للتزايد السكاني غير الطبيعي على الكرة الأرضية وكيفية ضبطه بطريقة مسابرة لما هو موجود في الموارد الطبيعية، فالبعض يعتقد أن التزايد المفرط سيؤدي إلى نقص هذه المواد وعدم كفايتها. بالمقابل لا بد من الرد على النظرية القائلة بتقليل عدد السكان بطرق قاسية وغير مشروعة.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

- أ - التعرف على أسباب النمو السكاني
- ب - التعرف على العلاقة بين كل من المشكلة الغذائية والنمو السكاني عند مالتوس
- ت - التعرف على أبرز آثار النمو السكاني
- ث - التعرف على حلول مالتوس للحد من الانفجار السكاني
- ج - استعراض بعض المواقف الأخلاقية من نظرية مالتوس حول السكان

رابعاً: المصطلحات والمفاهيم العلمية:

أ - نظرية مالتوس: وهي نظرية وضعها روبرت مالتوس وهو باحث واقتصادي وسياسي إنكليزي ، وتمثل وجهة نظره حول مسألة النمو السكاني التي شهدها بلده وكذلك بلدان العالم. واعتبر أن خطورة هذه المسألة تأتي من كونها مرتبطة بحاجة الإنسان إلى الغذاء، فكلما زاد عدد السكان ازدادت المشكلة الغذائية. وبالتالي يجب الحد من هذه الظاهرة عن طريق ما أسماه الموانع الأخلاقية والموانع الطبيعية والتي سنأتي عليها أثناء الدراسة.

ب -الموقف الأخلاقي: وهو يمثل الرد على موقف مالتوس من مسألة النمو السكاني، وبالتالي التعرف إلى مجموعة من الآراء حول نفس المسألة، وإيضاح التلاقي أو الاختلاف فيما بينها، واقتراحاتها لحل المسألة بشكل أخلاقي وموضوعي، وذلك على خلفية ما اتهمت به نظرية مالتوس من مضمون تشاؤمي يميل إلى حل المسألة السكانية بصورة قاسية غير مبررة أخلاقياً.

منهجية البحث:

تدرج الدراسة الحالية ضمن إطار الدراسات المكتبية (النظرية)، التي تركز بالدرجة الأولى على الأدبيات المتاحة أمام الباحثين والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمشكلة الدراسة. يستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يمكن هذا المنهج الباحث من تقديم توصيف دقيق للعناصر المختلفة التي تتكون منها الظاهرة قيد الدراسة، كما يتيح له تحليل الظاهرة المدروسة إلى العناصر الأولية المكونة لها، بغية الكشف عن العلاقات الجوهرية التي تربط بين متغيراتها، وهذا بدوره يساعد على تحديد الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة بشكلها الحالي، ويسهم في تقديم تفسير علمي لها، ومن ثم يمكن الباحث من تقديم المقترحات العلمية التي تعزز توافر هذه الأسباب إن كانت الظاهرة مفيدة للمجتمع، أو استخلاص المقترحات العلمية التي تحد من انتشار هذه الأسباب، أو تعمل على التخلص منها في حال كونها ضارة.

سادساً: الإطار النظري للدراسة:

1-أسباب النمو السكاني

إن الزيادة المستمرة في عدد السكان هي من المشكلات الخطيرة التي تواجه الإنسان اليوم على اعتبار أنها قد تكون السبب في أية مشكلات أخرى قد تحدث له على الصعيد الغذائي أو التعليمي أو الاجتماعي أو الاقتصادي؛ حيث أنه يوجد كثير من الناس على كوكب الأرض وبتزايد أعدادهم بشكل مستمر، وهذا بدوره يترك آثار مدمرة على البيئة من حولهم ولا سيما اليوم. ما يجعل من الضروري بمكان البحث والتقصي عن الأسباب الكامنة وراء هذه الزيادة، والاتجاه نحو وضع الخطط للتحكم بها وضبطها. فمن الملاحظ أن أعداد السكان اليوم تتزايد بشكل غير مضبوط حيث بات عدد سكان الأرض يقارب سبع مليارات نسمة وتتركز تلك الزيادة بشكل أساسي في بعض الدول ولاسيما دول القارة الآسيوية كالصين مثلاً، ويعود ذلك كما يرى البعض إلى "التطور الذي شهدته الرعاية الصحية وصناعة الدواء جنباً إلى جنب مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الهوة بين المواليد والوفيات، وبالتالي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية"(1).

حيث أن فرص المواليد الجدد في الحياة باتت أكبر وذلك بسبب مقدرة أي بلد اليوم على بناء المستشفيات واستيراد المواد الدوائية، واستخدام اللقاحات بشكل دوري ومستمر لمكافحة جميع أنواع الأوبئة والأمراض، والاكتماء من ناحية الخبرات والأطباء والمرضى والأدوات والتجهيزات الصحية، كل ذلك ساهم في خفض نسب الوفيات من الأطفال والكبار وساهم في الحفاظ على بقائهم بصحة والعيش بعمر مديد.

من جهة أخرى يمكن القول بأن هذه الزيادة تعود إلى عدة عوامل بالإضافة إلى التطور على المستوى الصحي ومن هذه العوامل أيضاً:

■ "تحسن وتطور الرعاية الصحية وذلك في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الذي ظهر في القرن العشرين، حيث أدى التوسع في مجال علاج ومكافحة الأمراض الخطيرة والمزمنة إلى التقليل من معدلات الوفيات إلى أقصى حد، وبالتالي زاد عدد السكان.

■ التطور الكبير في جانب العناية بالصحة الإنجابية للمرأة، حيث ظهرت المراكز المتخصصة في متابعة حالات النساء الحوامل ورعايتهن، وتطور عمليات الولادة، مما شجع على زيادة عدد الولادات

■ الزيادة الكبيرة في معدل الهجرات من مناطق إلى أخرى بسبب الحروب الدامية التي شهدها العالم بعد ما

يسمى بظاهرة العولمة التي رافقها التنافس الشديد والدموي سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي بين دول العالم (2). وهذا من شأنه أن يسبب تركيز أكبر لأعداد السكان في المناطق التي تتم الهجرة إليها من أبناء المناطق التي تشهد الحروب الدامية بالمقابل تقل في هذه الأخيرة أعداد السكان وذلك على اعتبارها مناطق ساخنة يكثر فيها عدد الضحايا من جهة، وهجرة من تبقى من سكانها بحثاً عن الأمان وفرص العيش من جهة أخرى. كل هذا يخلق نوع من التمركز السكاني غير المتوازن، ويزيد من الضغط الغذائي والاقتصادي والصحي على دولة أو منطقة دون غيرها.

وبرأي مالتوس علينا أن ننظر للموضوع من كافة الأوجه، فالسبب في الزيادة السكانية يعود بشكل

أساسي إلى السياسة غير الصحيحة في التعامل مع المشكلة نفسها، حيث يجب التركيز على الطبقات الفقيرة في المجتمع وجعلها في حالة حرمان دائم لأننا عندما نزيد من دخلها ونحسن أوضاعها الاقتصادية ستكثر من ولاداتها وسيؤدي ذلك إلى زيادة عدد السكان ، " ورغم أنه كان يعارض تحديد النسل فإنه كان يشدد في نقد الوعي الاجتماعي للطبقة الفقيرة" (3). وكان مالتوس يحاول أن يوجه أصابع الاتهام إلى الطبقات الفقيرة في المجتمع بأنها السبب الأساسي الذي يولد الزيادة السكانية، ويحملهم مسؤولية ذلك فهو يرى بأن الفقراء بتكاثرهم يجلبون الشقاء لأنفسهم وذلك لأنهم يجهلون حقيقة سلوكهم الجنسي وما يترتب عليه من نتائج وخيمة، لذلك كان من المعارضين لقانون (إغاثة الفقراء) الذي كان يقضي بتوزيع بعض المعونات على المحتاجين، لأنه كان يعتقد أن إعانة الفقراء لا يكون من نتائجها إلا تشجيع الفقراء على الزواج وزيادة نسلهم (4).

يمكن القول بأن هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدل الولادات كالرعاية الصحية كارتفاع نسبة الخصوبة عند الإناث، الزواج المبكر أيضاً يمكن أن يزيد من فرص الإنجاب المتكرر، تحسن مستوى دخل الفرد من شأنه أيضاً أن يشجع على كثرة الإنجاب، كذلك تعمل الهجرة على زيادة معدل النمو السكاني في البلد المهاجر إليه. بالإضافة إلى غياب الرقابة المجتمعية في وضع خطط واضحة لتحديد النسل وتنظيم الأسرة بما يتناسب والإمكانيات المتاحة للعيش بكرامة وإنسانية.

2- المشكلة الغذائية والنمو السكاني عند مالتوس

يربط مالتوس بين حجم السكان في المجتمع وحجم الموارد الغذائية المتوفرة، أي أن حجم السكان في كل زمان هو تابع لحجم الموارد الغذائية المتوفرة، وكأن هناك علاقة طردية بين المتغيرين فإذا حصل ارتفاع في حجم الموارد الغذائية المتاحة فإن حجم السكان سوف يرتفع أيضاً. حيث يشير مالتوس إلى أن "توفر المواد الغذائية وارتفاع مستوى الدخل يشجعان الأفراد على الإنجاب أما نقص المواد الغذائية وانخفاض مستوى الدخل فعلى العكس من ذلك" (5).

وكان حجر الزاوية في نظرية مالتوس أن السكان من وجهة نظره يتزايدون وفق متوالية هندسية بينما تتزايد مواردهم الغذائية التي تنتجها الأرض وفق متوالية حسابية فقط، فقدرة السكان أعظم بدرجة لا متناهية من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، فالسكان يتزايدون بنسبة هندسية، بينما لا تزيد وسائل العيش إلا بنسبة حسابية، وبناء عليه فإن المعرفة الطفيفة بالأعداد تبين ضخامة القوة الأولى بالمقارنة مع الثانية. فقد كان هناك تصور معين لمالتوس في تطور السكان، وكان هذا التصور على الشكل التالي: "إذا أخذنا الأرض كلها وفرضنا أن السكان يعادلون ألف مليون، فإن الأنواع البشرية سوف تتزايد حسب الأرقام 1، 2، 4، 16، 32، 64، 108، 256،... إلخ

بينما يزداد القوت حسب الأرقام: 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9،... إلخ" (6).

وبهذا المعنى أنه لن يكون ثمة توافق بين كل من المعدلين، أي معدل نمو السكان من جهة ومعدل نمو الموارد الغذائية من جهة أخرى، ففي غضون 15 سنة يتزايد عدد السكان إلى 64 ضعفاً بينما يزداد إنتاج الغذاء إلى 7 أضعاف. لهذا فإن نصيب الفرد الواحد من الغذاء يتناقص بصورة مستمرة مع الزمن.

فالبشر لديهم طاقة كبيرة جداً على الإنجاب والتناسل بكثرة دون أن يحسبوا أي حساب لما هو متوفر من طاقات غذائية، فعدد السكان يتضاعف في كل جيل أو في كل (25 سنة) إذا لم يعقه أي عائق قوي، بينما قدرة الأرض على إنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء تبقى محددة وتخضع هذه القدرة لقانون (الغلة المتناقصة) (7)، أي أن مالتوس يفسر سبب اعتقاده بأن الموارد الغذائية تنمو بدرجة أقل بكثير من درجة نمو أعداد السكان الكبيرة يرجع إلى القانون الذي صاغه مالتوس نفسه في القرن الثامن عشر، هذا القانون الذي سماه (قانون تضاؤل خصوبة التربة) ذلك أن الأراضي الزراعية بعد حد معين تصل إلى مرحلة (التشبع) أي أننا مهما وجهنا اهتمامنا للأرض الزراعية الموجودة وسخرنا كل ما هو ممكن من الأيدي العاملة ورؤوس الأموال ووسائل الزراعة الحديثة، فإننا لن نستفيد الكثير وذلك لأن هذه الأرض مهما أنتجت ومهما كانت طاقتها الإنتاجية فلن تستطيع تغطية متطلبات السكان المتزايدين باستمرار وسد احتياجاتهم اللامتناهية. ففي مرحلة متقدمة تصبح الموارد إلى تناقص، فالطبيعة لها حد في العطاء تبدأ بعده في تناقص الموارد، وهذا ما سمي ب(تناقص الغلة)، وعد مالتوس زيادة السكان سبباً في تخلف ما سمي ب(البلاد المتخلفة)، وأكد أن كل محاولة للخلاص من التخلف والمجاعة ستبوء بالفشل ما لم يحد تزايد السكان (8). ولكن مالتوس عندما أرجع سبب تخلف ما أسماه (بالبلدان المتخلفة) ومنها بلداننا العربية للزيادة السكانية فقط، فهو بذلك تناسى ما تعرضت له هذه الدول من قبل استعمار ونهب لخيراتها من قبل الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا (بلده).

حيث أن الزيادة السكانية ليست العامل المسؤول الوحيد المسبب لتخلف البلدان التي تعاني من الزيادة السكانية.

3- آثار النمو السكاني

يترك النمو السكاني أثراً كبيراً على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقد يكون عاملاً إيجابياً في دفع عجلة التنمية والتطور وقد يكون عاملاً سلبياً يعيق ذلك، ويؤدي إلى التراجع والتدهور. حيث أن تأثير النمو السكاني يختلف من دولة إلى أخرى وذلك نظراً لاختلاف حجم ذلك النمو واختلافه حسب المعدل السنوي من جهة ونظراً لاختلاف حجم الموارد الإنتاجية ومستوى التقنيات المستعملة في الإنتاج من جهة أخرى. فالنمو غير المتوازن بين كل من عدد السكان في دولة معينة وإمكاناتها ومواردها الاقتصادية والغذائية من جهة أخرى من شأنه أن يؤدي من وجهة نظر مالتوس إلى موت قسم من السكان في الطبقات الاجتماعية الدنيا من جراء نقص المواد الغذائية، فيقل عدد السكان ويهبط إلى الحد الذي تصبح معه المواد الغذائية كافية لكل السكان. بمعنى أن النمو متفاوت بين نسبي كل من عدد السكان والموارد الغذائية يترك أثراً سلبياً كبيراً على طبقة معينة في المجتمع أكثر من باقي الطبقات وهي الطبقة الفقيرة أو الدنيا "فتزايد عدد السكان غير المضبوط أو المنفلت من عقاله يؤثر أكثر على الطبقات الدنيا في المجتمع، وذلك إذا كانت معدلات زيادة السكان وزيادة الغذاء غير متكافئة" (9). فالتضخم الهائل بعدد السكان سيخلق العديد من الظواهر والمشكلات وذلك نتيجة الاستغلال الجائر وغير المدروس للموارد الطبيعية الموجودة في هذا البلد أو ذلك، ولا سيما في ظل الإمكانيات المحدودة وغير الكافية لجميع السكان، فهو يترك أثره على البيئة التي لها حدود ومقدرة على استيعاب النفايات، كما يتجلى هذا التأثير بمظاهر "كالاستمرار بقطع الأشجار، والتوسع السكاني، الحاجة للمياه العذبة الصالحة للاستهلاك البشري، الوقت اللازم لإعادة تدوير النفايات العضوية، تلوث الماء والهواء والتربة، وفقدان التنوع البيولوجي" (10). كما من شأنه التأثير على المحاصيل والأراضي الزراعية وذلك أمام إساءة استخدامها واستغلالها بالشكل الصحيح فالأراضي الزراعية في بعض مناطق العالم تتآكل بسبب تعرية التربة وتدهورها وبسبب الإفراط في زراعة المحاصيل، والإفراط في الرعي في الأراضي ذات التربة الفقيرة، وبسبب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية الجديدة والتصحّر وغيرها من الآثار المدمرة للبيئة.

وكما تفرض الزيادة السكانية مشكلات تتعلق بالبيئة كذلك فالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة والمستوى المعيشي المنخفض وغيرها ما هي إلا نتيجة مباشرة لهذه الزيادة وعدم تناسبها مع الإمكانيات المتاحة ما يؤدي إلى انهيار مجال الزراعة، وبالتالي فإنه ينعكس على المستوى المعيشي ويتولد عنه ارتفاع نسبة البطالة والفقر والجريمة. وهذا يتقاطع مع رأي مالتوس بأنه لا مجال لإزالة الفوارق الطبقيّة بين البشر ولا مجال إلا أن يعيش قسم من السكان عيشة الكفاف على الدوام وهؤلاء "يشكلون طبقة دنيا تهدد بالخطر فمعظمهم بلا عمل يحسدون الأغنياء، وهم على استعداد للاتجاه للجريمة لتحسين دخلهم، الأمر الذي قد يفجر براكين اجتماعية مادامت الفجوة واسعة بين الغالبية من الجماهير المعدّمة والقلّة الغنية" (11)، وهكذا فإن النمو السكاني الغزير والمتسارع قد يترك الكثير من الآثار الضارة على مستوى البلدان التي يوجد فيها وله الكثير من الأبعاد الخطيرة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار فهو يؤثر بشكل عام على "كمية الموارد التي يتم

استهلاكها في العالم، وهو يهدد نوعية الحياة التي نحياها، كما يجهض عمليات تحسين نوعية المعيشة التي تحاول الدول تحقيقها في ظل نمو سكاني مرتفع" (12)، وظواهر من هذا النوع باتت ملاحظة بكثرة ولاسيما في البلدان التي تتميز بارتفاع معدلات النمو السكاني كالبلدان النامية التي باتت تعاني من الفقر والتخلف والتبعية الاقتصادية للدول الأكثر تقدماً وغنى حيث نجد أن الفقر بات منتشر بصورة واضحة وبالشكل الذي سيحول دون قدرة الدول المتخلفة على تحقيق النمو الاقتصادي السريع، بل يستدعي ضرورة اعتماد اقتصاديات الدول النامية على الاقتراض من الدول المتقدمة.

4- حلول مالتوس للحد من الانفجار السكاني

سعى مالتوس إلى وضع خطة سكانية مستقبلية هدف منها تحقيق التوازن المناسب بين كل من عدد السكان والموارد الغذائية، ويرأيه أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال الضبط المنظم لأعداد السكان ولا سيما الفقراء منهم والذين هم برأيه سبب المشكلة السكانية وسبب البؤس والشقاء. ولذلك اتهم بأن حلوله للمشكلة السكانية كانت جائرة وقاسية بل غير مشروعة أيضاً. فقد دعا إلى زيادة معدلات الوفيات بين الفقراء، معتبراً أن جميع الأطفال الذين يولدون فوق الحاجة عليهم أن يموتوا، وإذا كنا نخشى المجاعات المتكررة فعلياً أن نشجع الأشكال الأخرى من الدمار، وبدلاً من تنظيف أحياء الفقراء علينا أن نعمل على تضييق الشوارع وحشر المزيد من البشر في البيوت، ونرجو عودة الطاعون، علينا أن نبقى قريبين من البحيرات الملوثة والأماكن الضارة، مطالباً الأطباء بعدم معالجة الأمراض (13)، بالإضافة إلى رأي روبرت مالتوس في الفقراء فإن هناك من يرى كذلك بأن انفجار السكان شأنه شأن انفجار قنبلة ذرية أو كارثة مماثلة كل هذا بسبب تكاثر الفقراء المنفلت من عقاله، وقد يعود السبب إلى أن ظروف هؤلاء عادة لا تمكنهم من الحصول على حقوقهم الطبيعية في التعلم والمعرفة، فهم غالباً أميون وغير مطلعين ولا يعرفون شيئاً عن عواقب تكاثرهم بنسب عالية. ومن هنا اعتقد مالتوس بأنه ومن أجل حل المشكلة السكانية بشكل جذري لدى هؤلاء يجب أن نستخدم نوعين من الموانع التي تهدف إلى فرملة الزيادة السكانية الرهيبة:

1. "موانع أخلاقية: وتتمثل بالعفة
 2. موانع تفرضها الطبيعة: كالمهين غير الصحيحة والفقر والمجاعات والأمراض والأوبئة والحروب" (14). ويرأيه بأن هذه الموانع ضرورية جداً وهي السبيل لإعادة ردم الهوة بين عدد السكان المتزايد وما هو موجود من موارد، وضرب الكثير من الأمثلة على كل من الموانع الطبيعية أو ما أسماها إيجابية، والموانع الأخلاقية أو ما سماه الرادع الأخلاقي كما يلي:
- (1) "الموانع الإيجابية: وهي التي تؤدي إلى وفاة عدد من السكان بعد أن يولد ومثال ذلك الحروب والمجاعات والأوبئة وغيرها، وهي لا إرادية ولا يستطيع الإنسان السيطرة عليها إلا أن البؤس والفقر قد يكونان بعض أسبابها .
 - (2) الموانع الأخلاقية (الرادع الأخلاقي): كما سميت (بالمنظمات الأخلاقية للتوازن) والتي تتمثل في الامتناع عن الزواج أو تأخيرها والتعفف عن العلاقة الجنسية" (15). وهي تحول دون ولادة عدد من السكان وتؤدي بالتالي إلى خفض عدد المواليد في المجتمع. وهي أيضاً اختيارية يلجأ إليها الإنسان نتيجة لحكمته وتبصره

وتوقعه للأخطار قبل وقوعها. وإذا لم يستعمل الإنسان هذه الموانع الواقية فإن المجتمع عاجلاً أم آجلاً سيكون عرضة لأخطار الموانع الإيجابية وما تحمله من عواقب مدمرة .

أي أن مالتوس عندما وضع سياسته السكانية رأى بأن سكان أي دولة عليهم أن يختاروا بين أمرين إما أن ينظمو أعدادهم بشكل اختياري عن طريق تحديد النسل وتنظيم عدد المواليد وبما يتناسب مع الموارد الغذائية المتوفرة، أو أن الطبيعة ستحل المشكلة من تلقاء نفسها، أي أن الأمراض والحروب وغيرها سوف تنتشر عندما لا يجد كل من السكان فرصته في العيش بطريقة كريمة ولائقة، وسوف يزداد بالتالي التزاحم على الموارد الموجودة، من هنا تتبع حاجة وضع الخطط للتنمية البشرية والتوزيع السكاني بالأسلوب الأمثل من قبل الحكومات فهذا هو الحل الأمثل لوقف عشوائية زيادة السكان. وهذا ما بات ملحوظاً اليوم من خلال بعض السياسات السكانية التي تلجأ إليها بعض الدول ذات النمو السكاني المتسارع والمرتفع، حيث يتم العمل على توعية السكان بشتى الوسائل بهدف تحديد النسل وتنظيمه، ولعل أكثر الخدمات التي قدمت لتنظيم الأسرة:

- توفير وسائل منع الحمل في أماكن متعددة
- بيع وسائل منع الحمل بأسعار معقولة
- التعريف بوسائل منع الحمل شفويًا دون وصفة طبيب
- الحرص على طول فترة الرضاعة الطبيعية⁽¹⁶⁾.

وهذا ما يترتب على أي دولة من الدول فهي يجب أن تتخذ مجموعة من التدابير بغية تخطيط الأسرة

وتخفيض معدلات السكان والولادات مثل التوزيع المجاني لوسائل منع الحمل، وحتى إجازات الإجهاض للأمهات الكثيرات الأولاد، ودفع جوائز تشجيعية للأطباء لإلقاء المحاضرات المتعلقة بتحديد النسل وغيرها من التدابير الوقائية. كانت هذه أبرز الوسائل التي تضمنتها سياسة مالتوس السكانية والتي برأيه يجب اللجوء إليها لإيقاف عجلة النمو غير المتوازن وغير المتكافئ بين كل من عدد السكان والموارد الغذائية والاقتصادية الموجودة، والتي من خلالها يتخلص الإنسان من الشقاء والبؤس ويحيا حياة كريمة ولائقة.

5- الموقف الأخلاقي من نظرية مالتوس

لقد كانت لنظرية مالتوس أهمية كبيرة في تحليل المسألة السكانية، وقد شغل مالتوس اهتمام علماء السكان فترة طويلة حتى اعتبرت بحوثه نقطة انطلاق لتأسيس علم السكان المعاصر لشدة ما أثارته من تساؤلات حول قضايا السكان والنمو السكاني ولذلك فقد اعتمدت مدارس فكرية عديدة آراء مالتوس. ولكنها بالمقابل شهدت معارضة من قبل البعض الآخر.

فهناك من يرى أن قانون مالتوس حول السكان تشويه بعض النواقص، ونظرية مالتوس هي الآن من حيث الجوهر أكثر إثباتاً مما كانت عليه في زمن مالتوس، لأن ضغط السكان ازداد الآن أكثر من أي وقت مضى، فالمصاعب التي يعاني منها اقتصاد البلاد كالنقص في الموارد الغذائية تسبب "تردي حالة البيئة الطبيعية، كما أن تعاليم مالتوس غير صحيحة لأنها تفسر بصورة كاذبة مصادر مصائب اليوم التي يعاني منها الكادحون، وتلقي مسؤولية البطالة والفقر والمجاعة على قانون (نمو السكان) العام الأبدي"⁽¹⁷⁾.

أما توماس سالدر (Thomas Salder)، وكان مصلحاً اجتماعياً ورجل اقتصاد. فقد رأى أن القانون الطبيعي الذي يحكم نمو السكان يتناقض تماماً مع القانون الذي جاء به مالتوس وكان يعتقد أن ميل البشر إلى التزايد سوف يتناقض بالطبيعة كلما زاد الازدحام السكاني في المراكز العمرانية. وأن أعدادهم تتوقف تماماً عن النمو والتزايد وذلك عندما يتمتع الناس بأكبر قدر من السعادة وذلك بافتراض تساوي جميع الأشياء الأخرى، وذلك بأن قانون السكان الذي نظم ولازال ينظم زيادة البشر في جميع الحالات هو ببساطة القدرة على الإنجاب، فالاختلاف في درجة القدرة على الإنجاب يتأثر بالسعادة لا بالبؤس وهذا يتناقض مع ما اعتقده مالتوس تماماً (18)، هذا بالإضافة إلى النقد الذي تعرضت له نظرية مالتوس وذلك لأنه من غير الممكن أن تتم زيادة السكان وفق متواليه هندسية وزيادة المواد الغذائية وفق متواليه حسابية فلا توجد زيادة مطلقة صالحة لكل زمان ومكان. فقد ذكر كارل ماركس (Karl Marx) في كتابه (رأس المال):

(1) "إن المجتمع يمر بمراحل متباينة في تغيره استناداً إلى تغير الإنتاج والنظام الاقتصادي .

(2) إن تزايد السكان مرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي

(3) إن الدول التي تطبق النظام الاشتراكي سينعدم فيها وجود فائض في السكان نظراً للتشغيل الكامل

والتوازن بين رأس المال والعمال

(4) لا يوجد هناك قانون عام أو ثابت للسكان وإنما لكل مرحلة من مراحل تكون المجتمع قانون خاص

بها" (19).

أما جيمس ستيوارت (Jems Stewart) وهو يعد من أنصار المدرسة التجارية، فقد تعرض في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي) إلى المسألة السكانية ووصل في تحليله إلى النواة الأساسية لدى مالتوس فهو يرى أن العامل الوحيد المحدد لزيادة السكان هو مدى توفر الموارد الغذائية، غير أن هذه الموارد لا تزيد بنفس نسبة زيادة السكان، وهذا الأمر الذي يحد من إمكانيات النمو السكاني لأي بلد. وقد شبه ستيوارت النمو السكاني (بسلك حلزوني) قابل للتمدد غير أن قابليته للتمدد يحدها ثقل موضوع فوقه، هذا الثقل هو مدى توافر الموارد الغذائية. (20). حيث أن توافر القدر الكافي من الموارد الغذائية هو ما يحدد مدى قدرة السكان على التزايد وهذا يختلف مع ما جاء به مالتوس وذلك لأن الطبيعة البشرية تقترض بأن الغذاء مهم جداً لحياة الإنسان، هذا يفترض أن يكون هناك تعادلاً أو تساويًا بين الطرفين أي موارد غذاء البشر وأعدادهم.

فقد نظر مالتوس إلى الأمور في عصره نظرة سكونية غير ديناميكية. لهذا فإنه لم يستطع أن يتوقع

حدوث أي تغيرات حاسمة في وسائل الإنتاج كتلك التي شهدتها وسمح بها التقدم التكنولوجي الكبير ولقد

أسهمت هذه التغيرات في تعميق تفهم العمل وتوسيع الإنتاج والتجارة. مما أدى إلى رفع مستوى إنتاجية

الإنسان لحد لم يحلم به من قبل وأدى إلى حدوث ازدهار اقتصادي في مجموعة كبيرة من سكان العالم في

الوقت الحالي، كما أغفل مالتوس دور الاكتشافات العلمية في البناء الاقتصادي والاجتماعي. فقد دلت تجربة

الإنسان التاريخية إن في وسع الموارد البشرية حين تنمو وتزدهر إن تتغلب على نقص الموارد المادية الأخرى

اللازمة لعملية الإنتاج بفضل العلم والتقنية بوجه خاص فمثلاً لا تكاد تنفذ طاقة حتى يحل البشر محلها طاقة

جديدة.

أما هيربرت سبنسر (Herbert Spencer) فقد أشار في كتابه مبادئ البيولوجيا إلى أن المجتمعات عندما تتطور وتصبح أكثر تعقيداً وتركيبياً تنخفض القدرة البيولوجية على الإنتاج بشكل طبيعي فيها، وأعاد ذلك إلى الطاقة التي تصرف عند القيام بمجهود فكري كبير وركز على أهمية العوامل البيولوجية في موضوع السكان ودرس مسائل السكان من خلال اهتمامه بالتطور البيولوجي الاجتماعي للقوى الطبيعية. ولم يربط سبنسر تفسيره السكاني بالتغذية، بل برأيه أن الفرد كلما سعى إلى تحقيق ذاته في المجتمع الذي يعيش فيه وسعى إلى النجاح كلما قل احتمال أن ينجب الكثير من الأولاد ولا سيما بالنسبة للنساء وخصوصاً "السيدات العاملات والمنتسبات للطبقة الغنية، فبالرغم من التغذية الجيدة التي يحظون بها إلا أن التأثير الذي يتعرض له تركيبه العضوي يقلل من القدرة على الإنسال. بينما تتزايد نسبة الإنسال عند اللائي لم يتلقين تعليماً عالياً ولم يعرفن نضوجاً ذاتياً". (21)

من خلال استعراض العديد من النظريات التي طرحت حول السكان والزيادة السكانية يمكن القول أن كل منها قدم محاولة لتفسير ظاهرة النمو السكاني، ولكن من الملاحظ أنه لا توجد نظرية واحدة ثابتة مطلقة يمكنها أن تفسر هذه الظاهرة بأكملها، فالعلم تراكمي وحتى نظرية مالتوس التي كانت موضع التأييد من قبل بعض المدارس الفكرية المهمة بالسكان والرفض من قبل بعضها الآخر؛ كانت مجرد محاولة أيضاً لتفسير الكثير من المسائل السكانية في الفترة الزمنية التي كان يعيش فيها مالتوس، والتي كانت تغلب عليها الظروف المجتمعية السائدة.

الاستنتاجات والتوصيات:

إن مسألة النمو السكاني غير المضبوط وغير المدروس باتت تشكل ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد، ولذا تم تناولها بالدراسة والبحث والتقصي من قبل الكثير من علماء السكان وكذلك علماء الاجتماع، وقد يعود ذلك لما لها من تعينات اجتماعية دفعتهم للكشف عن مجموعة العوامل والأسباب التي تتفاعل مع بعضها البعض وتؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة بغية الإحاطة بها وتبسيط الضوء على الآثار الاجتماعية المختلفة المترتبة عليها والمرتبطة بها، لعل ذلك يمكن من فرملة التزايد السكاني الكبير بما يتناسب مع مواردهم وطاقاتهم الغذائية والاقتصادية.

من هنا حاولت هذه الدراسة تبسيط الضوء أولاً على أهم أسباب النمو السكاني بشكل عام وعند مالتوس بشكل خاص، وثانياً على العلاقة بين كل من النمو السكاني من جهة والمشكلة الغذائية من جهة أخرى، وثالثاً على الإشارة إلى أهم الآثار التي يتركها النمو السكاني سواء على البيئة أو المجتمع، ورابعاً أهم حلول المشكلة السكانية بشكل عام وعند مالتوس بشكل خاص، وقد تناولت الدراسة خامساً وأخيراً استعراض بعض مواقف علماء السكان والاجتماع من المسألة السكانية ومقارنة ذلك بأراء مالتوس حول نفس المسألة....

وفي الختام لا بد من تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في حل المشكلة السكانية بشكل عام والتي باتت تشكل ظاهرة منتشرة في الكثير من البلدان وينسب عالية غالباً:

- تحسين وضع المرأة من خلال التعليم والعمل وتنويرها أكثر لتصبح قادرة على اتخاذ القرار الصائب في تحديد عدد الأطفال التي بمقدورها إنجابهم. كما أن فسح المجال أمام تعليم المرأة يرفع سن الزواج، وإن عمل المرأة يدفعها لتنظيم النسل للتوفيق بين عملها داخل المنزل وخارجه.

- زيادة الوعي لدى الأبوين لتبني الأسرة الصغيرة المكونة من طفلين فقط. وتوسيع معرفتهما حول دور الأسرة ذات العدد الكبير في تأزم المشكلة السكانية.
- يجب على الدولة وضع خطط لتحديد النسل وفرض تطبيقها على السكان، وفرض عقوبات معينة على من لا يراعي تلك الخطط.
- إقامة الندوات والمحاضرات وتخصيص برامج إعلامية للحديث عن طرق تنظيم النسل وأهم الوسائل التي قد يتبعها الزوجين للحد من الإنجاب المتكرر.
- إعطاء ميزات مختلفة من قبل الدولة للأسرة التي تتجب طفلين فقط أو عدد قليل من الأولاد وذلك لتشجيع سياسة تحديد النسل.
- تحديد الزواج بزوجة واحدة فقط إلا في بعض الحالات؛ وليس كما هو موجود في مجتمعاتنا الإسلامية مثلا حيث يسمح الشرع بزواج الرجل بأربع زوجات وهذا من شأنه أن يساهم في حل المشكلة.
- قد تضع الدولة خطة لرفع سن الزواج في بعض الدول تجنباً لإنجاب الكثير من الأولاد، حيث تقل فرص الإنجاب أكثر مما لو تم الزواج في سن مبكرة.
- تنوير الشباب بالثقافة الجنسية وعلاقة ذلك بالمسألة السكانية، ولاسيما من هم في سن صغيرة فقد يجهلون عواقب الإنجاب المتكرر على تزايد السكان في بلدانهم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية وغيرها...
- نشر القيم الدينية والتي تدعو لتمسك الشباب بالعفة والنزاهة والابتعاد عن العلاقات غير الشرعية التي تكون نتيجتها إنجاب الأطفال الذين يضافون على اللاتحة السكانية لبلدانهم وهذا ما نراه ينتشر في بعض البلدان الأوربية، ناهيك عما تسببه هذه الشريحة من أمراض اجتماعية أخرى...

المصادر والمراجع:

1. سيروري، كالن، عالم يفيض بسكانه، تر: ليلي الجبالي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص 16
2. www.mawdoo3.com
3. بوعزة، الطيب، مالتوس والتأسيس لفويا اليموغرافيا، موقع مجلة طنجة الأدبية، 2004، انظر الموقع: www.aladabia.net
4. رمزي، ذكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص 26
5. الأشقر، أحمد، علم السكان، حلب، 1993، ص 13، 14
6. انظر، مقالة: نظرة قرآنية في نظرية مالتوس السكانية، موقع الدكتور محمد أبو زيد، www.m-abuzaid.com
7. كرادشة، منير عبد الله، علم السكان الديموغرافيا السكانية، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 41

8. انظر، مقالة: نظرة قرآنية في نظرية مالتوس السكانية، موقع الدكتور محمد أبو زيد،

www.m-abuzaid.com

9. Malthus, Thomas, an essay on the principle of population, London, printed for J. Johnson, in St. S. Church-yard, 1798, p 6

10. انظر، مقالة: النمو السكاني المتسارع وأثره على البيئة، موقع الدكتور: عمر المنصوري، 14 /مارس/

2010

11. سيروري، كالن، عالم يفيض بسكانه، تر: ليلي الجبالي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

الكويت، 1996، ص 104

12. الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، 15/مايو/2010

13. انظر، مقالة الاكتظاظ السكاني خرافة، موقع الدكتورة: أفنان الصمادي، معهد البحوث السكانية،

11، 2015/4

14. كرادشة، منير عبد الله، علم السكان الديموغرافيا السكانية، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،

عمان، 2009، ص 41

15. انظر، الأشقر، أحمد، علم السكان، حلب، 1993، ص 15

16. Unmet ,pemand for family planning, Interdisciplinary previews, 1993, vol.18.No2

17. كينا، نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية، دار التقدم، موسكو، 1983، ص 139

18. انظر، حمادة، عمر مصطفى، دراسة في علم السكان، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر

والتوزيع، مصر، 2009، ص 131

19. كرادشة، منير عبد الله، علم السكان الديموغرافيا السكانية، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،

عمان، 2009، ص 51، 52

20. انظر، رمزي، ذكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،

1984، ص 22

www.kitabweb-formaro.c.net. 2013 .21